

ICANN72 | الاجتماع السنوي العام الافتراضي – مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: شؤون حماية المنظمات الدولية الحكومية IGO
الإثنين، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 – من الساعة 02:30 م إلى الساعة 03:15 م بالتوقيت الصيفي لمنطقة المحيط الهادئ

جوليا تشارفولن:
طابت أوقاتكم أينما كنتم. مرحبًا بكم في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في ICANN72 حول شؤون حماية المنظمات الدولية الحكومية IGO والحد من انتهاك نظام اسم النطاق DNS في 25 أكتوبر/تشرين الأول الساعة 21:30 بالتوقيت العالمي المنسق. لن تجري تفقد الأسماء اليوم من أجل الوقت. وسيكون حضور أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC متاحًا في ملحق البيان الرسمي ومحضر الاجتماع للجنة الاستشارية الحكومية GAC.

اسمحوا لي أن أذكر ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الحاضرين للإشارة إلى حضورهم من خلال تحديث اسم المشارك ليعكس الاسم الكامل والجهة التابع لها.

وإذا أردتم طرح أي سؤال أو إبداء تعليق، فيرجى توضيح ذلك من خلال ذكر كلمة <سؤال> أو <تعليق> في بداية الجملة أو نهايتها للسماح للمشاركين برؤية طلبكم.

تتضمن الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية جميع لغات الأمم المتحدة بالإضافة إلى البرتغالية. وبإمكان المشاركين تحديد اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر فوق أيقونة الترجمة الفورية الموجودة على شريط أدوات زووم.

سيُكتم صوت ميكروفونك طوال مدة الجلسة ما لم تدخل في قائمة الانتظار للتحدث. إذا رغبت في التحدث يرجى رفع يديكم في غرفة زووم. وعند التحدث، يُرجى ذكر اسمكم لأغراض التسجيل، وكذلك اللغة التي ستحدثون بها إذا كنتم ستحدثون لغة أخرى غير الإنجليزية. ويُرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة فورية دقيقة وكذلك التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى لديكم.

ملاحظة: مايلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ماورد في الملف الصوتي وتحويله الى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتم بدرجة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

وأخيراً، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة المعمول بها في ICANN. وستجدون الرابط لذلك في الدردشة للرجوع إليه. وبهذا أود أن أترك الكلمة لرئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، منال إسماعيل. يا منال، الكلمة لك. شكرًا.

شكرًا جزيلاً يا جوليا ومرحبًا بكم جميعًا مجددًا. سنستخدم الـ 90 دقيقة القادمة لمناقشة حماية المنظمات الدولية الحكومية IGO ثم الحد من انتهاك نظام اسم النطاق DNS، مع تخصيص 45 دقيقة لكل منهما، وسنبداً بحماية المنظمات الدولية الحكومية IGO. خلال الجلسة، سنراجع التطورات الأخيرة من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، ونناقش التطورات ذات الصلة بشأن مشاوره مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ونناقش العملية المحتملة لإدارة قوائم المنظمات الدولية الحكومية IGO لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لأسماء المنظمات الدولية الحكومية IGO التي سيتم حجزها في نطاقات gTLD الجديدة.

منال إسماعيل:

لذلك دون مزيد من التقديم، اسمحوا لي أن أسلم الكلمة إلى برايان بيكهام، رئيسال موضوع لدينا من المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. برايان، تفضل.

شكرًا يا منال. مساء الخير يا زملائي. وأود أن أشير هنا إلى أن اسمي برايان بيكهام، من المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، وانضم إلي زملاء آخرون في المنظمات الدولية الحكومية IGO في حالة ظهور أسئلة، ويسعدنا الرد عليها.

برايان بيكهام:

أعتقد أن معظم زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC سيكونون على دراية جيدة بهذه المشكلة ولكن القليل من المعلومات الأساسية حول الموضوعات الثلاثة، خاصة أننا سنبدأ بالأول، العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP. كان هذا رسميًا مسار عمل

لمجموعة عمل حماية الحقوق. ولأن هذه المجموعة قد انتهت، فقد تم تغيير ذلك على المستوى الإجرائي البحت إلى ما هو الآن العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP.

لذلك أنا هنا من أجل المنظمات الدولية الحكومية IGO. لقد طلبنا حمايات لمعرفات المنظمات الدولية الحكومية IGO في نظام اسم النطاق لفترة طويلة جدًا. في الواقع، تعود خلفية هذا الملف إلى عام 2001 على الأقل عندما أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO تقريرًا عن حماية معرفات المنظمات الدولية الحكومية IGO في نظام أسماء النطاقات DNS. تبع ذلك تقرير العاملين في ICANN لعام 2007 وفي كلا التقريرين، تم تحديد بعض الأضرار التي تحدث في أعقاب معرفات المنظمات الدولية الحكومية IGO في نظام اسم النطاق. وغالبًا ما تكون هذه عمليات احتيال، للأسف، حيث لا تصل التبرعات المخصصة لأسباب إنسانية إلى المستفيدين المقصودين.

لقد رأينا مقالًا في صحيفة نيويورك تايمز حيث تم انتهاك معرفات منظمة الصحة العالمية WHO في أعقاب أزمة فيروس إيبولا. وهذا بالطبع يحدث اليوم مع عمليات الاحتيال في أزمة كوفيد. وكان هناك رسالة في عام 2016 من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء لطلب المساعدة في ملف ICANN هذا.

فلماذا هذه مشكلة؟ في إطار آلية حماية الحقوق التي تهدف أساسًا إلى التعامل مع انتهاك العلامات التجارية على الإنترنت، والسياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP، هناك متطلبان يطرحان مشكلات على المنظمات الدولية الحكومية IGO. أحدهما هو الحاجة إلى حقوق العلامات التجارية والثاني هو الحاجة إلى الخضوع لاختصاص محكمة.

سأتحدث أكثر عن الأول. فيما يتعلق بالثاني، الخضوع إلى اختصاص محكمة، نظرًا لطبيعته بموجب القانون الدولي، تُمنح المنظمات الدولية الحكومية IGO الامتيازات والحصانات التي تجعلها محصنة ضد الدعوى في المحكمة الدولية، ويُنظر إلى ذلك بصراحة على أنه أساسي لوجود المنظمات الدولية الحكومية IGO بحيث لا يخضع

لتأثير لا داعي له في ولاية قضائية واحدة حتى تتمكن حقًا من القيام بالعمل الإنساني الذي تكلفها الحكومات القيام به.

ذكرت أننا نعمل حاليًا في برنامج العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP. يوجد تقرير تم طرحه حول – أعتقد أنه كان قبل 40 يومًا للتعليقات التي تم إغلاقها خلال عطلة نهاية الأسبوع، وستحدث قليلاً عن تعليقات معينة، بما في ذلك تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC التي تم تقديمها، في الحال.

لكني أريد أن أذكر أن أحد أسباب وجودنا هنا هو أنه كان هناك جهد مسبق من قبل ICANN، وهي مجموعة عمل سابقة حاولت معالجة هذه المشكلة، وفي إصدار تقريرها قبل إصدار التقرير لمجموعة العمل تلك، استقال رئيس مجموعة العمل وأصدر بيان أقلية مطول يرفض التوصية الأساسية التي اختار مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في الواقع عدم اعتمادها. إذن هذا هو ما يطرح العمل الحالي أمامنا.

أود أن أقرأ اقتباسًا من بيان الأقلية من الرئيس المشارك السابق الذي استقال قبل إصدار تقرير مجموعة العمل السابقة، والذي ينص على ما يلي: "بعد أن أخفق تمامًا في تقديم توصية سياسة تحل بشكل معقول التحدي المركزي، بدلاً من ذلك، توصل إلى توصية سياسة تمنح محاباة مفرطة للمشاركين."

لذلك كانت هذه هي القضية الأساسية التي أمامنا، وهي كيفية توفير الوصول إلى السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP للمنظمات الدولية الحكومية IGO مع توفير العملية الواجبة للمشاركين. وكان من المثير للاهتمام في وقت سابق الاستماع إلى جلسة مجلس الإدارة مع مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG. كان هناك الكثير من النقاش حول قابلية التشغيل المتبادل للإنترنت، الإنترنت العالمي. وبالطبع، يعود الكثير من ذلك إلى الثقة والأمن والاستقرار.

ذكرت سابقًا أن التعليقات على العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP الحالية أغلقت خلال عطلة نهاية الأسبوع، وفي مراجعة سريعة للغاية، اتخذت غالبية مؤسفة من تلك التعليقات موقفًا مفاده أنه لا ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الوصول إلى السياسة

الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP واقترحت رفض التقرير الابتدائي. والتي كانت حاشية سفلية مثيرة للاهتمام لأنه تقرير ابتدائي يقوم في الواقع بصياغة الخيارات للحصول على إسهامات المجتمع، لذلك لا يطرح السؤال عما إذا كان المعلقون قد قرأوا بالفعل واستوعبوا وعلقوا على التقرير أو ما إذا كانت هذه ردود أفعال سريعة.

أثارت الكثير من تلك التعليقات السؤال حول حقوق المشتركين. وبالطبع كان ذلك محورياً في عمل العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، وأعتقد أن الشيء المفقود في الكثير من تلك التعليقات هو السؤال حول ماذا عن حقوق المنظمات الدولية الحكومية IGO والمستفيدين المقصودين منهم الذين هم على ما هو عليه اليوم، فقد تركوا بلا رجعة إلى السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP.

وبشكل أساسي، يتلخص هذا في اختيار، وهذا اختيار للعملية المعجلة لوضع السياسات EPDP حالياً، من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، ومجلس إدارة ICANN، ومجتمع ICANN، وبشكل أساسي، فإن الاختيار هو التوصل إلى حل لتوفير الوصول إلى آليات حماية الحقوق مثل السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أو الإصرار على وضع العقبات في الطريق والفشل في تقديم حل هنا.

لقد ذكرت سابقاً أن مجموعة العمل قد اقترحت تعريفاً جديداً لـ – إحدى المشكلات هي أن المنظمات الحكومية الدولية لا تمتلك عادةً حقوق علامة تجارية مسجلة، وهو شرط دائم لرفع قضية السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP. لذا اقترحت مجموعة العمل تعريفاً للسماح للمنظمات الدولية الحكومية IGO بالدخول إلى السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP استناداً إلى تأكيد ما نسميه عادةً القانون العام أو حقوق العلامات التجارية غير المسجلة. وكان ذلك اتفاقاً مقبولاً جيداً داخل مجموعة العمل.

كان السؤال الآخر يتعلق بمسألة اختصاص المحكمة، وكان ذلك أكثر صعوبة قليلاً، على الرغم من أنه يبدو أننا ربما توصلنا إلى طريقة للخروج من ذلك للسماح للمنظمات الدولية الحكومية IGO بالتنازل عن الالتزام باختصاص محكمة. وهذا بالطبع يثير السؤال: إذا كانت هناك قضية مرفوعة من قبل إحدى المنظمات الدولية الحكومية IGO ويود المشترك الطعن في ذلك، فأين يأخذون ذلك إذا لم تكن المحاكم مفتوحة لهم؟

كان الاقتراح أن يتم ذلك من خلال التحكيم، وهي عملية مقبولة عالمياً لحل النزاعات. وأحد فوائد التحكيم التي أعتقد أنه تم التغاضي عنها بصراحة في الكثير من التعليقات التي، مرة أخرى، كانت سريعة، أن التحكيم يعمل عبر الحدود. في حين أنه قد يكون من غير الفعال بشكل رهيب اللجوء إلى محاكم في ولايات قضائية مختلفة. ويتخطى التحكيم ذلك ويسمح للأطراف من مختلف الولايات القضائية بحل نزاعاتهم بطريقة أكثر كفاءة.

لذا، فإن تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP هذه قد أيدت إلى حد كبير تعريف المنظمات الدولية الحكومية IGO الذي من شأنه أن يفي بمسألة تسجيل العلامة التجارية، ويؤيد التنازل عن اختصاص المحكمة، ويقترح أن يكون التحكيم وسيلة لحل النزاعات. وإذا لم تقبل مجموعة العمل ذلك باعتباره الأساس الوحيد لحل الطعون من قرار السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP، فيجب على الأقل أن يكون هناك فرض للتحكيم حيث يمكن للمشارك الانسحاب ومحاولة رفع القضية إلى المحكمة.

لقد جربنا في مجموعة العمل، وقد ذكرت سابقاً، أن زملاء المنظمات الدولية الحكومية IGO بمن فيهم أحد زملائنا من البنك الدولي الذين هم أكثر دراية بتعقيدات مسائل الحصانة القضائية هذه قيد الطلب، لكننا حاولنا رسم بعض من تعقيد مسار اللجوء المحتمل إلى المحكمة، حاولنا حقاً تشجيع مجموعة العمل والمعلقين العامين على فهم أن هذا لا يعني بطريقة ما تقصير العملية الواجبة. في الواقع، ناقشنا جميع الضمانات الوقائية لحماية الإجراءات القانونية لكل من المشاركين والمنظمات الدولية الحكومية IGO، وكانت هذه في الحقيقة محاولة للالتقاء في منتصف الطريق. ونأمل أن نكون قد قدمنا ذلك، وكنا

بالطبع ممتنين للغاية لدعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في تقديم تلك التعليقات العامة.

ربما سأتوقف قليلاً لأرى ما إذا كانت هناك أية أسئلة. كما ذكرت، تم إغلاق فترة التعليق العام للتو، لذلك لا يزال هذا العمل قيد التقدم، لذلك سيكون هذا شيئاً يمكننا الوصول إليه في مناقشة أعمق، إذا كان ذلك مفيداً، في تاريخ لاحق أيضاً.

كان العنصر الثاني هو مشاوره مجلس الإدارة مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وهذا يعود إلى مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC التي تعود إلى عدد من السنوات حتى الآن. كانت الصورة العامة هي أنه في الفترة التي سبقت إطلاق برنامج gTLD الجديدة، انخرطت المنظمات الدولية الحكومية IGO مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومع ICANN تطلب حماية الحقوق في نظام اسم النطاق DNS. وكان أحد الأسئلة الأولية أن المنظمات الدولية الحكومية IGO غالباً ما تعمل وفقاً لمختصراتها كـمُعَرِّفات، لذلك بدلاً من تهجئة الاسم الكامل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أو منظمة الصحة العالمية، فإننا عادةً ما نشير إلى تلك المنظمات علناً بالاختصار WHO أو WIPO. لدينا مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، وأشياء من هذا القبيل حيث هذه الاختصارات هي حقاً الطريقة التي يعرف الجمهور بها المنظمات الدولية الحكومية IGO.

في الوقت نفسه، كان هناك اعتراف بأن الاختصارات وأسماء النطاقات القصيرة يمكن أن تكون جذابة للغاية لكثير من المستخدمين الآخرين الذين يشاركون هذه الاختصارات. لذلك بدلاً من طلب حجب، الذي قد يكون غير عادل لأطراف ثالثة، طلبت المنظمات الدولية الحكومية IGO أن يتم إخطارهم بمجرد إجراء التسجيل الذي يتوافق مع حقوقهم.

لذا، في التحول من الوضع الراهن، وهو حجب تلك الاختصارات بعد إطلاق برنامج gTLD الجديدة، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على مجلس الإدارة برفض

تأجيل على رفع ذلك الحجب حتى اختتام عمل آلية حماية الحقوق التصحيحية، التي ذكرتها للتو.

كان هناك القليل من الالتباس حول المقصود بالضبط بالاختتام، لذلك حاولنا تسوية ذلك في عدد من المكالمات الهاتفية والتبادلات الوثائقية مع مجلس الإدارة، وقد يكون شيئاً يمكن أن يكون موضوع متابعة صغيرة حتى مشورة مسبقة حول هذا الموضوع.

كان هناك خطاب بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2021 من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للرد على بعض الأسئلة من مجلس الإدارة. ولكن في الأساس كان كل من مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC يحاولان الوصول إلى نفس الصفحة فيما يتعلق بمجلس الإدارة كان على دراية بعدم بقاء هذا التأجيل معمولاً به إلى أجل غير مسمى. بعد أن أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالطبع مشورة مسبقة للحصول على الحماية للمنظمات الدولية الحكومية IGO كانت تحاول معرفة ما إذا كان هذا التأجيل لا يمكن أن يظل ساريًا حتى يتم اختتام هذا العمل.

وأود أن أشير إلى أن العمل يجري بسرعة كبيرة. لقد عملنا بجد خلال هذا العام. وكما ذكرت، أصدرنا للتو التقرير الابتدائي وأغلقت فترة التعليق العام. ولدينا اجتماعنا الأول يوم الاثنين المقبل بعد اجتماع ICANN هذا. كان هناك 31 تعليقًا تم تقديمها. وكان عدد من هذه التعليقات على مستوى عالٍ إلى حد ما، ثم مستوى أصغر يدخل في مزيد من التفاصيل القانونية. ولكن لا يزال يبدو أن هذا العمل على المسار الصحيح للانتهاء منه، إن لم يكن في نهاية العام، بعد ذلك بوقت قصير جدًا. أعرف أن الرئيس والعاملين وأعضاء مجموعة العمل حريصون على وضع هذا وراءنا.

لذا فإن مشاوره مجلس أمر لا يزال نشطًا. وكما قلت، كان هناك خطاب تم إرساله من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس الإدارة قبل بضعة أسابيع فقط والذي حاول الإجابة على بعض الأسئلة التي تم طرحها على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وأعتقد أن الشيء الأساسي الذي يجب تسويته كان حقًا هذا التأجيل، ونأمل

بمجرد أن يصل فريق العمل إلى مخرجاته، يمكن وضع ذلك وراءنا على المستويين الإجرائي والموضوعي.

العنصر التالي الذي يجب تغطيته اليوم هو فكرة القائمة. كانت هناك قائمة بالأسماء الكاملة للمنظمات الدولية الحكومية IGO بلغتين وقائمة بالمنظمات الدولية الحكومية IGO التي كانت تديرها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وكان هناك سؤال حول كيفية صيانة هذه القائمة في المستقبل. تم إنشاؤها، على ما أعتقد، بمعرفة العاملين في ICANN منذ عدة سنوات، وكانت الفكرة نقل ذلك إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لامتلاك هذه القائمة وامتلاك العملية لإجراء أي إضافات أو حذف في القائمة.

فيما يتعلق بالإضافات، تجدر الإشارة إلى أن هناك عددًا محدودًا من المنظمات الدولية الحكومية IGO بشكل فعال. وأعتقد أنها كانت حوالي 200. لذلك هذا شيء لا يتطلب الكثير من النطاق الترددي. ويجب أن يكون عدد الإضافات ضئيلاً وغير متكرر.

إذن ما هو موجود على الشاشة بشكل أساسي نظرة عامة رفيعة المستوى حول كيفية امتلاك هذه القائمة وإدارتها بمعرفة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من الآن فصاعداً. والمعايير المعمول بها بالفعل لعدد من السنوات حتى الآن. وأحد الأشياء التي يجب تسويتها كان عملية الإزالة.

على وجه الخصوص، كان هناك طلب قادم منذ عدة سنوات لإزالة اسم منظمة دولية حكومية IGO معينة من القائمة، وكانت إحدى العضلات هي التأكد من أن المنظمة الدولية الحكومية IGO كانت على علم بأنه إذا تمت إزالة الاسم من القائمة – لأنه في هذه الحالة، أرادوا تسجيل مُعرّفهم في نطاق gTLD جديد – وهذا لم يكن ضمناً بأنهم سيحصلون بالفعل على هذا التسجيل. وكان هذا إزالة من القائمة. بمجرد الخروج من القائمة، سيكون بمقدور السجلات تخصيص اسم النطاق هذا لأي مشترك طلب ذلك. لذلك كان هناك قلق للتأكد من أن أيًا من المنظمات الدولية الحكومية IGO يطلب إزالته من هذه القائمة كان على علم بالتداعيات المحتملة.

وبعد ذلك، كما أقول، كان هناك نقاش حول عملية إضافة المنظمات الدولية الحكومية IGO إلى القائمة وكيفية إدارة ذلك والإبلاغ عنه. إنها عملية واضحة ومباشرة. وترون على الشاشة نظرة عامة رفيعة المستوى. تتمثل الخطوة التالية هنا بشكل أساسي في اتخاذ هذه النظرة العامة رفيعة المستوى وإضفاء مزيد من الملامح، وتعميم ذلك على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لأية تعليقات ولاتخاذ إجراء بشأنها. لذلك فهي عملية بسيطة ومباشرة. إنها مجرد شيء يجب المضي قدمًا فيه. لذلك كان هذا نوعًا ما أقصى تكرار ترونه على شاشتكم هنا. لذلك إذا كان هذا مقبولًا، فيمكننا العمل مع زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وفريق الدعم للمضي قدمًا بهذه العملية رفيعة المستوى، ومن ثم ستكون اللجنة الاستشارية الحكومية GAC هي مالك القائمة من الآن فصاعدًا.

هذا ما لدي بشأن التحديثات. ولا أعرف ما إذا كان هناك أي أسئلة. بالطبع، هناك جلسة مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومع مجلس الإدارة لاحقًا، بشكل أساسي حول العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP للحقوق التصحيحية، وهذا عمل قيد التقدم. لذا مرة أخرى، علينا أن نرى كيف تسير العملية. قدمت المنظمات الدولية الحكومية IGO منفردة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC الإسهامات. وسننظر في التعليقات العامة ونرى النتيجة النهائية في وقت قصير.

شكرًا جزيلاً يا بريان. هل توجد أية تعليقات أو أسئلة حول الأمور التي غطاها بريان بالفعل، العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، والمشاورة مع مجلس الإدارة، والخطوط العريضة لألية تحديث قائمة المنظمات الدولية الحكومية IGO؟ لا أرى أياد مرفوعة.

منال إسماعيل:

كما ذكر بريان، نعمل على هذه الآلية المقترحة، وسوف تصل في النهاية إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للموافقة عليها، ولكن من فضلكم، إذا كان لديكم أي تعليقات مبكرة على الخطوط العريضة، فيرجى مشاركتها معنا. وقد يبدو الحذف من القائمة أمرًا

تافهًا، ولكن حتى الحذف من القائمة له آثاره الخاصة، لذلك يجب أن تكون لدينا عملية قائمة للإضافات والحذف. أرى يد كافوس. يا كافوس، تفضل.

كافوس أراستيه:

نعم، شكرًا جزيلًا يا برايان. لقد كنت نشطًا جدًا في مجموعة المنظمات الدولية الحكومية IGO. وكنت أيضًا معك، وأعرف مدى حماسك ومقدار الطاقة التي تكرسها. وأنا قلق قليلاً بشأن هذه العملية. لقد فعل رئيس المجموعة كل ما في وسعه، لكن المشكلة تكمن في التعليقات العامة.

لدي تجربة مريرة من الحالات السابقة. آخر ما أتعامل معه هو فريق مراقبة تنفيذ عملية المراجعة المستقلة IRP IOT، فريق مراقبة التنفيذ. مضى حوالي عام ونصف، ونحن نتعامل مع التعليقات العامة، ولم ننتهي من أي شيء بعد.

سؤالي لك يا برايان، هل ترى أي ضوء في نهاية هذا النفق عندما نصل إلى بداية النهاية؟ شكرًا.

برايان بيكهام:

شكرًا يا كافوس. إنه سؤال جيد. وهذا ما أشرت إليه سابقًا عندما ذكرت خيار تقديم حل هنا أو خيار نفض أيدينا ووضع حواجز في الطريق.

لا يسعني إلا أن أقول إننا نعتقد أن المنظمات الدولية الحكومية IGO قدمت تنازلات معقولة على طول الطريق. في البداية، كان أحد طلباتهم هو حظر جميع اختصارات المنظمات الدولية الحكومية IGO. كان هناك اعتراف بأن هذا لم يكن حلًا قابلاً للاستمرار، لذلك اجتمعنا معًا في مجموعة العمل الحالية.

ولأكون صريحًا، بناءً على بعض التعليقات العامة، سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف تنظر مجموعة العمل إلى تلك التعليقات. وأود أن أقول إن عددًا كبيرًا منها وقف ببساطة في مواقف لا تعكس في الواقع قراءة متأنية للخيارات المطروحة في التقرير.

طلب التقرير من المجتمع مساعدتنا في الاختيار بين الخيار "أ" والخيار "ب". وعندما يكون لديك تعليقات تقول ببساطة: "لا أقبل عمل مجموعة العمل هذه" أو "لا ينبغي أن تتمتع المنظمات الحكومية الدولية IGO بحماية خاصة"، أو "تم تصميم هذا لسرقة أسماء النطاقات" أو "تم تصميم هذا لإنشاء عمل لمقدمي خدمات التحكيم"، ومن الصعب معرفة ما يجب فعله مع هؤلاء لأنهم لا يستجيبون للأسئلة التي تم طرحها.

كان هناك عدد من التعليقات – مرة أخرى، هذا مجرد إجراء مسح سريع، ولكن على سبيل المثال، يبدو أن تعليقات مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات تفرحًا بأن هذه كانت مشكلة تستحق اهتمام المجتمع وكانت هناك بعض التنازلات والخيارات التي يتعين اتخاذها وحاولت، على ما أعتقد، مساعدة مجموعة العمل من خلال الإجابة على هذه الأسئلة.

لذلك سيرجع الأمر بالطبع لأعضاء مجموعة العمل والرئيس لكيفية معالجة بعض التعليقات غير المستجيبة. وكان هناك أيضًا عدد من التعليقات التي أثارت أسئلة إجرائية حول عمل مجموعة العمل، حول طابعها التمثيلي. هذه مجموعات بالطبع تمت دعوتها للمشاركة في العملية ثم تشتكي من عدم تمثيل آرائها في العملية.

لذا مرة أخرى، من الصعب معرفة كيف سينظر باقي مجموعة العمل إلى هؤلاء، ولكن من وجهة نظري الشخصية، نظرًا لوجود فرصة مفتوحة لمجموعات أصحاب المصلحة للانضمام إلى هذا، يبدو أن اللحظة قد فاتت للشكوى من عدم تمثيلهم في مجموعة العمل. ولذلك ليس من الواضح كيف سيتم أخذ هذه التعليقات في الاعتبار.

فيما يتعلق بالحل، هذا حقًا يرجع لمجموعة العمل. فيما يتعلق بالتوقيت، بالطبع، لدينا جدول زمني ثابت جدًا أمانًا. لا أتذكره بالتحديد، لكنني أعتقد أنه بحلول نهاية العام، يجب أن نضع أعيننا على تقرير نهائي. لذلك نأمل أن يعمل هذا بطريقة تناسب الجميع. لكن على أي حال، أعتقد أنه في وقت ما في نهاية العام أو بداية العام الجديد، سيكون لدينا تقرير أمانًا.

منال إسماعيل: شكرًا جزيلاً يا كافوس على السؤال ويا برايان على الجواب. لدي بعد نايجل هيكسون، المملكة المتحدة. تفضل رجاءً.

نايجل هيكسون: نعم، شكرًا جزيلاً ومساء الخير. حقًا، أردت فقط أن أقول شيئين. البعض منا جديد على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ولكن ليس بالضرورة جديدًا على هذه المشكلة. وبالتأكيد أود، بعد أن كنت أدور حول هذه القضية لفترة من الوقت، أن أهنئ برايان وزملائه الآخرين في العديد من المنظمات الحكومية الدولية IGO بما في ذلك البنك الدولي، وبالطبع، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أيضًا على مبادراتهم وتوضيحاتهم لهذه المشكلة على مدى سنوات عديدة.

لا أحاول التعليق على الأسئلة المنفردة المتبقية، لكنني أعتقد بشكل أساسي أنه إذا نظر المرء إلى تاريخ تطور سياسة الحقوق التصحيحية، فقد قطعنا شوطًا طويلًا. وبفضل مجموعة العمل وكريس ديسبين وآخرين، أعتقد في رأيي أنه تم إحراز تقدم. هناك بعض التفاصيل التي يجب حصرها، لكنني أعتقد بالفعل أنه تم إنجاز الكثير. لذا شكرًا لبرايان للقيام بذلك. هذا كل شيء. شكرًا.

منال إسماعيل: شكرًا جزيلاً يا نايجل. أرى جورج، سويسرا. تفضل رجاءً.

جورج كانسيو: شكرًا جزيلاً يا منال. أردت فقط أن أشير إلى دعمنا وتقديرنا حقًا للعمل الذي قام به ممثلونا في مجموعة العمل، برايان، كافوس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، البنك الدولي وآخرين، ومكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكية USPTO، بالطبع، وكذلك عمل جميع الأعضاء الآخرين في مجموعة العمل التي كنت أتابعها كعضو مناوب من بين آخرين.

عمل بالطبع رئيس مجموعة العمل، كريس ديسبين، الموجود في هذا الاجتماع. لذلك إذا أراد ربما أن يشاركنا بعض الملاحظات العامة. وأيضًا لممثلي المجتمع الآخرين، سواء أكانوا من دوائر المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أو اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC الذين كانوا بالفعل – كما قال نايجل ببلاغة – يحاولون السعي للتوصل إلى توافق في الآراء.

لذلك آمل أن نتبع هذا المسار البناء ونحاول إيجاد توافق في الآراء، اقتراح حل وسط يستجيب حقًا لاحتياجات المجتمع، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمنظمات الدولية الحكومية IGO، كما كان يهدف التقرير الابتدائي. شكرًا.

شكرًا جزيلاً يا جورج. هل توجد أية أسئلة أو تعليقات أخرى من أيٍّ من زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC؟ حسنًا. لا أرى أي شيء، أشكر كثيرًا يا برايان على العرض التقديمي. وأرى أنك تطلب الكلمة. تفضل رجاءً.

منال إسماعيل:

نعم. أعتذر لبقائنا في هذا الموضوع. أتلقى للتو بعض الرسائل حول قرار التأجيل والقائمة وعملية الإزالة، لذلك اعتقدت أنني سأستغرق دقيقة لمعالجة هذه الأمور.

برايان بيكهام:

أحد الأمثلة المحددة التي تم طرحها كان الاتحاد الأفريقي الذي سيكون له الاختصار AU. وبالطبع، كان هذا في ذلك الوقت، قبل عامين، كانت المنظمات الدولية الحكومية IGO وزملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قد تواصلوا مع الممثلين، وكان هذا عندما كنت أذكر التأكد من أن المنظمات الدولية الحكومية IGO التي ستطلب إزالتها من القائمة من أجل الحصول على تسجيل معين على علم بالتداعيات المحتملة للحذف من القائمة لا يعني بالضرورة أنها ستحصل على التسجيل الذي كانت تسعى إليه.

قد يكون هناك آخرون كانوا في نفس الموقف، ولكن تم لفت انتباهنا إلى هذا على وجه التحديد. ومرة أخرى، أردت فقط الرد على بعض الرسائل التي تم توجيهها إليّ لذكر مثال محدد.

شكرًا جزيلاً يا برايان. وبالفعل، تجدر الإشارة إلى مثال الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. هل ثمة أسئلة أو تعليقات أخرى؟ بالمناسبة، لا يزال لدينا 11 دقيقة. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فشكرًا جزيلاً مرة أخرى يا برايان، وشكرًا لجميع المنظمات الدولية الحكومية IGO المشاركة في هذه العملية طويلة الأمد، وشكرًا للجميع. سنبدأ جلستنا التالية بعد الساعة 15، لذلك إذا كنتم ترغبون في البقاء في الغرفة، فسنستخدم نفس غرفة زووم، فقط نغير الشرائح ونحتاج إلى الالتزام بوقت البدء. عشر دقائق، وسنبدأ مناقشتنا حول الحد من انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

منال إسماعيل:

[نهاية التدوين النصي]